



## تقييم ربحية الشركات المساهمة العامة في فلسطين

### Evaluating the profitability of public joint stock

#### companies in Palestine

جميل جابر جميل علاونة

أستاذ مساعد

جامعة القدس المفتوحة-فرع نابلس

#### الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير النسب المالية على تقييم ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار (٦) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حيث تم العمل على التعرف على تقييم ربحية الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وذلك من خلال الحصول على القوائم التي توضح النسب الخاصة بكل من (نسبة السيولة النقدية، ونسبة الرافعة المالية، نسبة هامش الربح) وبعد الحصول على تلك المعلومات تم إدخالها الى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية. وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج كان أهمها انه هناك علاقة طردية وقوية بين النسب المالية المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، ونسبة الرافعة المالية، نسبة هامش الربح) وبين تقييم ربحية الشركات المساهمة العامة في فلسطين وبناء على نتائج هذه الدراسة فقد اوصى الباحث بجملة من التوصيات كان أهمها:

- العمل من قبل سلطة النقد الفلسطينية على الضغط على البنوك العاملة في فلسطين لتسهيل التمويل والتعامل مع الشركات في اوقات الازمات والمشاكل.
- العمل من قبل السلطة الفلسطينية على الاستقرار المالي والاقتصادي للشركات.

## Abstract

This study aimed to identify the extent of the impact of financial ratios on the evaluation of the profitability of public joint-stock companies listed on the Palestine Stock Exchange, and to achieve the goal of the study (6) were selected from public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange where work was done to identify the assessment of the profitability of public joint-stock companies In Palestine, by obtaining lists that show the percentages for each of (cash flow ratio, leverage ratio, profit margin ratio) and after obtaining that information was entered into the computer, and statistically processed using the statistical package of social sciences. This study came out with several results, the most important of which was that there is a strong and direct relationship between the financial ratios represented in (the ratio of cash liquidity, the ratio of financial leverage, the profit margin ratio) and the assessment of the profitability of public joint-stock companies in Palestine and based on the results of this study, the researcher recommended a total Among the most important recommendations were:

- Work by the Palestinian Monetary Authority to put pressure on banks operating in Palestine to facilitate financing and deal with companies in times of crisis and problems.
- Work by the Palestinian Authority on the financial and economic stability of companies

## مقدمة الدراسة

تشهد بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها إتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الإقتصادية ، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفاصيل

والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره أفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة، والتي يمكن عبرها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الإقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة وتوضيح الربح أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة ، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الإحتيالية ، إدارة الأرباح ، المحاسبة الإبداعية ، تمهيد الدخل وهي جميعها بمعنى واحد وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات من اجل اخفاء الربح التي تعرض له المنظمات(شريف،٢٠١٦)

ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصادقة معيها ومدققها ، وكما هو العادة عندما تصل الامور إلى حد الفشل وانهارت الشركات يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة ، وما هو دور المدققين لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في إتخاذ قراراتها ومن اجل بيئات الربحية المتعلقة بالمنظمة(الحيالي،٢٠١١) .

وعلى صعيد اخر ان كثير من الناس من غير المتخصصين في المحاسبة يحتاجون أن يتفهموا القوائم المالية وأن يستنبطوا منها معلومات أساسية عن أداء الشركات و خاصة التي تتمثل في ربحه تلك الشركات. فالمستثمر يحتاج ذلك لعمل دراسة جدوى ثم لتقييم أدائه وتحليل أداء المنافسين، والذي يستثمر في السهم يحتاج أن يقدر القيمة الحقيقية لسهم الشركات وأن يتوقع القيمة المستقبلية، و المدير يحتاج لتفهم تأثير قراراته على ميزانية الشركة، والموظف البسيط يحتاج أن يتعرف على أداء الشركة التي يعمل بها. كذلك فإن أي شخص يود لو تفهم ميزانيات الشركات التي تعلن بالجردات والتي تبدو لكثير من الناس كمجموعة كبيرة من الارقام والمصطلحات غير المفهومة(السعايده ونضال،٢٠١٤)

كما ان المنظمات الربحية لا تستطيع الاستمرار في أنشطتها المختلفة ما لم تتوافر لها الأموال اللازمة لتمويل أصولها الثابتة والمتداولة وتختلف الشركات المساهمة العامة عن الشركات الصناعية والخدمية والتجارية في درجة اعتمادها على مصادر الأموال الخارجية، وذلك لاختلاف طبيعة أنشطتها واستخدامها لمصادر التمويل المختلفة. لذا تلجأ الشركات المساهمة العامة

للمفاضلة بين مصادر التمويل من حيث الكلف، والمخاطر، والعوائد، والمدى الزمني، والمشاركة في الإدارة والالتزامات المترتبة عليها من أقساط، في محاولة منها للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل، الذي يعظم قيمة المنشأة، حيث إن تلك القيمة هي في المحصلة عبارة عن قيمة الدين بالإضافة إلى قيمة حقوق الملكية، كما ويعدّ القرار التمويلي في الشركات عامة، وفي الشركات المساهمة العامة تحديداً، من القرارات الهامة التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وعلى ربحيتها، وسيولتها، ويتعلق هذا القرار بتحديد نسبة التمويل من المصادر قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، وكذلك تحديد المزيج المناسب من مصدري الدين والملكية. ويعدّ استخدام مزيج التمويل الأمثل مهماً، لأنه يخفض تكلفة رأس المال في الشركة، ومن ثم يعظم قيمتها ويزيد فرص الاستثمار الرابحة المتاحة أمام الشركة. وفي المقابل فإن القرار الاستثماري في الشركات يتعلق باختيار هيكل استثمارات الشركة ومستواها، ويقصد بذلك توزيع موجودات الشركة ما بين موجودات متداولة وثابتة (الحمدان والقضاه، ٢٠١٣، ص ١٦٠)

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الشركات التجارية، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على استمراريتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهتها للأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خالفاً للخسائر التي تؤدي إلى تدهور أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها غير أن تعظيم الأرباح في الشركات تقيده اعتبارات عديدة، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين، وتجنب العديد من المخاطر، تحد من قدرة المنظمات التجارية على تعظيم الأرباح ولكي تحقق المنشأة الأرباح الملائمة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الاسهم فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن، ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية، واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الأرباح، وذلك درجة سيولة مقبولة، ومخاطر متدنية نسبياً لتعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن، وعلى النحو الذي سيؤدي إلى زيادة القيمة الربحية للمنظمة (عبد المحسن، ٢٠٠٧).

تمثل الاسهم والسندات في الشركات المساهمة أدوات استثمارية متاحة أمام المستثمرين لما يتوقع من هذه الأدوات من عوائد ترضي هؤلاء المستثمرين . حيث ينصب الاهتمام بتقييم كفاءة وفعالية استثماراتهم في الشركات لما لذلك من أهمية في تحديد العائد على حقوق الملكية والذي بدوره يؤثر على أسعار أسهم وسندات الشركة .ومن المعروف أن الربحية في الشركات المساهمة العامة هي انعكاس للكفاءة الإنتاجية لهذه الشركات ، وأن الأرباح الموزعة على المساهمين وكذلك أسعار الأسهم في السوق المالي هي انعكاس للربحية في المدى الطويل ، ولذلك تهتم الشركات المساهمة العامة متمثلة بإداراتها بتحقيق الربح الملائم الذي يتماشى ورغبات المستثمرين في المحافظة على رؤوس أموالهم بل وزيادتها(نوفل واخرون، ٢٠١٢).

ونتيجة لما تمثله الربحية من أرقما مهمه لمعدي البيانات المالية وكذلك مستخدمي تلك البيانات لذا ليس من المفاجئ انشغال الإدارة في اغلب الأحيان في تقييم الربحية فاستخدمت مؤخرا منهج إداري بتطبيق محاسبي سمي بإدارة الأرباح ، وهذا ما يعزوه البعض الى إفلاس وانهيار العديد من المنشآت وخسارة المستثمرين في أسواق المال إذ شكلت أزمة حقيقية في الاقتصاد، إذ تلجا الإدارة الى استخدام مجموعة من الأساليب للتأثير على البيانات المالية لدوافع مختلفة من إدارة منشأة الى أخرى مستفيدة من بعض الثغرات في بيئة الأعمال المحيطة بها وعدم التزام بعض الأطراف المباشرة وغير المباشرة باقتصاديات تلك المنشأة بالمعايير المحاسبية، فالإدارة عند إعدادها للبيانات المالية تستند على مجموعة من المعايير المحاسبية فواضعو المعايير لم يأخذوا بنظر الاعتبار إمكانات الفن المحاسبي من خلال ترك حرية الاختيار في تطبيق العيار والتي تعد قواعد استرشادية في العمل المحاسبي ، إذن فالعملية انتقلت من تطبيق أو عدم تطبيق الى هل تتوافق هذه العملية مع المدخل الأخلاقي للمحاسبة أو خالفت المدخل الأخلاقي في المحاسبة، وما تكون عليه إدارة الأرباح من تسببها في تضليل مستخدمي البيانات المالية إلا ان هذا التضليل هو بالنتيجة مصرح به ضمنا من قبل واضعي معايير المحاسبة ، فالكرة الآن أصبحت بيد الإدارة وعلى أهدافها تتصرف وهنا لابد من الإشارة ان البعض لا يضع اللوم على ممارسة إدارة الأرباح لان هذا العمل هو في الحقيقة ضمن تطبيقه للمعايير المحاسبية، وهذا ما أدى الى تزايد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح وتقييم الربحية في الأدب المحاسبي ، وبسبب ما تفتقره إدارة الأرباح من الأساس العلمي والعملية في معالجتها ووضع الأسس والمفاهيم لها إذ تحيط بعملية إدارة الربح بعض الثغرات والقصور في الفهم والاستنتاجات(جاسم ومحمد، ٢٠١٥).

## مشكلة الدراسة

تسعى الشركات والمنظمات الربحية دائما لتعظم ربحية من أجل تعظيم علاقته بالعملاء عن طريق السماح بتقديم تسهيلات جوهرية لهم وبالتالي زيادة المتعاملين مما يزيد في ازدهار تلك المنظمات، وكما وتعتبر على حد سواء الشركات باختلاف أنواعها من اهم الشركات التي تسعى الى توفير ربحية عالية من اجل نجاحها، كما ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها احد الأهداف الأساسية اذا لم يكن الهدف الاساسين التي تسعى اليه الشركات المساهمة اذا ان تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وكون تحقيق الربحية من اعظم شؤون الشركات المساهمة العامة فان الدراسة الحالية تسعى الى تقييم الربحية في شركات المساهمة العامة، كما وتكمن مشكلة الدراسة

### في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تؤثر نسبة السيولة النقدية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة؟
- هل تؤثر نسبة الرافعة المالية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة؟
- هل تؤثر نسبة هامش الربح في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة؟

## أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيث :-

- ١- تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة وذلك لما له اثر إيجابي في إيضاح مدى توفر الربحية في الشركات المساهمة العامة
- ٢- حداثة الدراسة ، حيث تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها، حسب علم الباحث والتي تبحث بصورة مباشرة في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة ، مما يسهم في إثراء الجانب المعرفي من خلال التطرق إلى العديد من الآراء والأفكار المتعلقة بهذا الموضوع.
- ٣- طبيعة النتائج التي سوف تخرج بها الدراسة والتي سيكون لها بصمة واضحة على ارشاد شركات المساهمة حول موضوع الربحية
- ٤- تزويد القائمين على الشركات المساهمة العامة؛ لفهم أعمق لطبيعة الربحية ومدى توفرها.

## اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- التعرف على اكثر العوامل تأثيرا في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة
- التعرف اذا ما كانت نسبة السيولة النقدية تؤثر في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة
- التعرف اذا ما كانت نسبة الرافعه المالية تؤثر في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة
- التعرف اذا ما كانت نسبة هامش الربح يؤثر في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة

## فرضيات الدراسة:

سوف تسعى الدراسة الحالية إلى فحص الفرضيات الصفرية التالية:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة السيولة النقدية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة الرافعه المالية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة هامش الربح في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.

## حدود الدراسة :

١. الحد الزمني: سيتم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة خلال الفصل الثاني ٢٠٢٠

٢. الحد المكاني: سيتم تطبيق هذه الدراسة في الشركات المساهمة العامة

٣. الحد الاجرائي: سيتم الاعتماد على بيانات مالية والعمل على تحليلها

## مصطلحات الدراسة

**الربحية:** هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققيها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، هدفنا نتطلع لتحقيقه إدارات المنظمات ، لكونه مقياسا للحكم على كفاءتها، وفعاليتها في استخدامها لمواردها، فهي تمثل

صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وبالتالي تعتبر مؤشرا على لأداء اداء المنظمات التجاري(ابو زعتر، ٢٠٠٧، ص٢)

## الدراسات السابقة

### المراجع العربية

دراسة المدهون (٢٠١٧) أثر تطبيق أبعاد بطاقة الاداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق أبعاد بطاقة الاداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين، و لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الاولية و الثانوية من خلال تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض و تحتوي على كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق أبعاد بطاقة الاداء المتوازن و تشير النتائج أن تطبيق أبعاد بطاقة الاداء المتوازن يعد أمرا مهما للمصارف التجارية، كما أن تطبيق تلك الابعاد يعتبر أداة نافعة في تعظيم ربحية تلك المصارف وزيادة قدراتها تصور واضحاً عن أبعاد بطاقة التنافسية على المدى البعيد، كما أن المصارف محل الدراسة تمتلك الاداء المتوازن الاساسية، و هي البعد المالي و بعد العملاء و بعد العمليات الداخلية و بعد التعلم و النمو. و قد أوصت الدراسة بضرورة العمل نحو تطوير مفاهيم و إستراتيجيات تنبني نموذج بطاقة استخدامها في إعادة تشكيل ثقافتها المؤسسية، مع تهيئة الظروف الاداء المتوازن كمفهوم متكامل و الالزمة لتفعيل عملية تطبيقها، حيث توفر الادوات الملائمة لقياس الاداء المالي الاستراتيجي وتعزيزه، و أن تهتم بعقد المزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتدريب العاملين فيها، مع تأهيلهم من خلال إشراكهم في دورات مختصة للاطلاع على التطورات العالمية في العمل المصرفي، مع ضرورة مساندة ودعم الادارة العليا في تلك المصارف لبرامج تصميم وتطبيق أبعاد بطاقة الاداء المتوازن لضمان نجاح تلك البرامج، و إشراك كافة العاملين في المستويات الادارية المختلفة في تصميم هذه الاداة.

### دراسة علوان(٢٠١٥) استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية

هدفت الدراسة إلى تحليل نسب السيولة (نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة) والوقوف على دلالاتها الفنية، وكذلك الوقوف على دلالات مقاييس التدفقات النقدية (مقياس التدفق النقدي من النشاط التشغيلي، مقياس التدفق النقدي من النشاط الاستثماري، مقياس التدفق النقدي من النشاط التمويلي)، واستخدامهما في التنبؤ بمعدل القوة الإيرادية ومعدل

العائد على الاستثمار للشركة. ولتطبيق ذلك تم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية اللازمة لاختبار تأثير هذه المؤشرات على معدل القوة الايرادية، ومعدل العائد على الاستثمار لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، في الفترة المالية من عام 2002 حتى عام 2013 وكان من أهم نتائج الدراسة أن معدل القوة الايرادية ومعدل العائد على الاستثمار يتأثر ايجابا بمقاييس التدفقات النقدية بينما نسبتي السيولة نسبة التداول إلى نسبة السيولة السريعة كان تأثيرهما سلبا، كما توصلت الدراسة إلى نموذج تنبؤي لقياس ربحية الشركة المتوقعة مستقبلا. وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية والاعتماد على البيانات الواردة فيها لدى اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في الشركة مع ضرورة اجراء التحليلات اللازمة لتقييم ربحية الشركة من خلال تقييم كل من القوة الايرادية والعائد على الاستثمار، كما وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على النموذجين المقدرين للتنبؤ بكل من معدل القوة الايرادية والعائد على الاستثمار.

دراسة اشتهيه والرقيعي(٢٠١٥) تقييم الربحية للشركات الاستثمارية "دراسة حالة تطبيقية على شركات الاستثمار الوطني للسنوات ١٩٨٦-٢٠١٠ هدفت الدراسة الى تقييم كفاءة الربحية لشركات الاستثمار الوطني، وذلك من خلال اختبار وتحليل تنوع مصادر اموال واثرها على ربحية الشركة، كذلك محاولة التعرف على الاداء المالي لشركة الاستثمار الوطني، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات اللازمة الاجراءات تحليل اثر كل من العائد على الاستقطاعات، ومعدل العائد على الاستثمارات، ومعدل العائد على حقوق الملكية . وتوصلت الدراسة الى ان هناك ارتباط موجب في حدود ٩٩%، ٧٧% كما حققت مصادر الاموال للشركة والمتمثلة في الاستقطاعات ، والاستثمارات، وحقوق الملكية مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيريه معنوية ما نسبته ٩٨.٨% من الاداء العام للربحية الشركة .، حيث توصلت الدراسة الى توصيات من اهمها البحث على حلول كثر فاعلية في ادارة الاستثمار والاستقطاعات بكفاءة اعلى، وكذلك العمل على استثمار جزء من الفوائض المالية في استثمارات اضافية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية، بحث يصبح لها الاثر القوي على ربحية الشركة لكي نضمن قدرة الشركة في زيادة استثماراتها في المدى الطويل.

دراسة الحمدان والقضاه(٢٠١٣) أثر هيكل رأس المال على أداء وريحيه المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية اختبرت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على أداء وريحيه المصارف الأردنية

المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها (١٣) مصرفاً للفترة الزمنية ١٩٩١-٢٠١٠. واستخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية ( Panel data ) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لاختبار فرضيات الدراسة . وقد أظهرت النتائج أن هيكل رأس المال مقيساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية مقيساً بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية. وأما نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات فقد أظهرت النتائج بأن لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، وتأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية والعائد على حقوق الملكية، بينما حجم المصرف كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية.

دراسة اللوزي (٢٠١٣) تحليل ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين و عمان هدفت هذه الدراسة الى تحليل ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين عمان وتأثيره على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي، وتوضح الدراسة مفهوم ادارة الارباح والنماذج المستخدمة لاكتشاف وهل لادارة الارباح مبرر اخلاقي لاستخدامه في التأثير على اسعار الاسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، كما وتوضح الدراسة تأثير بعض المتغيرات الاخرى جنباً الى جنب مع ادارة الارباح في تأثيرها على اسعار الاسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان مثل حجم الشركة ، حجم مكتب التدقيق ، ونسبة المديونية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها وتم من خلال دراسة حالة وحيث ان المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع الى الوثائق المختلفة كالكتب والمجلات وغيرها من المواد بهدف الوصول الى اهداف البحث، حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (٧٧) شركة حسب دليل الشركات لعام ٢٠١١ وقد توصل الباحث الى العديد من النتائج كان اهمها متوسطات اسعار الاغلاف للشركات الصناعية الاردنية بلغ ٣.٢٥ دينار اردني في عام ٢٠٠٨ ، وفي عام ارتفعت مستويات اسعار اغلاق الاسهم لتصل بحدود ٤.٣٠ دينار اردني، وبعدها عاودت اسعار الاغلق الانخفاض بشكل طفيف لتستقر في عامي ٢٠١٠-٢٠١١ عند متوسط ٤.٠٠

دراسة قنون (٢٠١٣) قياس تأثير سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصة للمؤسسة الاقتصادية هدفت هذه الدراسة إلى تبيان و قياس تأثير سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصة للمؤسسة الاقتصادية من خلال تقدير نموذج يفسر تأثير هذه السياسة على التغيرات الإجمالية لأسعار السوقية للأسهم-قيمة المؤسسة -، تطلبت هذه الدراسة اختيار عينة مكونة من 25 مؤسسة مدرجة في سوق قطر للأوراق، إضافة إلى تبيان أكثر - المالية موزعة على عدة قطاعات باستثناء القطاع المالي في الفترة بين 2011- 2012 أشكال سياسة توزيع الأرباح تأثيراً على القيمة البورصة للمؤسسة، وهذا من خلال استعمال الانحدار الخطي المتعدد و البسيط لإجراء هذه الاختبارات. وخُصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة توزيع الأرباح و قيمة المؤسسة عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، كذلك توصلت الدراسة إلى أن التوزيعات النقدية تعتبر من أكثر أشكال توزيعات الأرباح تأثيراً على قيمة المؤسسة البورصة.

#### دراسة الوهاب وحورية (٢٠١١) مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الارباح على قيمة مؤسسات المؤشر، وذلك في ظل وجود قرارات مالية اخرى، وفي هذا الاطار، تناولت الدراسة محورين اساسيين وهما دراسة تأثير سياسة توزيع الارباح (التوزيعات النقدية، اعادة شراء الاسهم، ربحية السهم) على قيمة المؤسسة، عن طريق الدراسة الاختبارية وكذا دراسة تأثير المحتوى الاعلامي لهذه السياسة على القيمة من خلال دراسة الحدث، وقد خلصت الدراسة الى ان هناك تأثير لسياسة التوزيعات النقدية على قيمة المؤسسة، بينما لا توجد علاقة خطية بين كل من اعادة شراء الاسهم وربحية على القيمة. هذا بالإضافة الى عدم وجود تأثير للمحتوى العالمي لهذه السياسة على قيمة مؤسسات المؤشر cac40

دراسة محمد (٢٠١١) قياس جودة الربحية في الشركات المساهمة المصرية مع زيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية بصفة عامه زاد الاهتمام بقياس جودة الربحية باعتبارها انها تعكس جودة التقارير المالية، وقد تناولت تلك الدراسة ثلاث نماذج متنوعة يمكن استخدامها لقياس جودة الربحية، والمقارنه بين جودة ربحيه قطاعات مختلفة، وقد اعتمدت الباحث على مراجعة وتقييم نماذج قياس جودة الربحية واجراء تعديلات على بعض نماذج قياس جودة الربحية لتعكس العوامل المؤثرة في جودة الربحية والتي توفرها القوائم الماليه، ولتحقيق اهداف الدراس تم اختبار البيانات المالية ل٤٦ شركة من الشركات المساهمة العامة المصرية الاكثر نشاطا طبقا لكتاب الافصاح الصادر عن البورصة المصرية، وقد تم الغتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد مدى وجود علاقة بين جودة الربحية من ناحية والعوامل المؤثرة على سعر

السهم وربحيته السهم والاستحقاقات الكلية الجارية من ناحية أخرى. وقد استخدم الباحث نموذج سعر السهم الي يعكس مستوى جودة الربحية طبقا لمدى توافر خاصيتي الملائمة والمصدقية، ونموذج ربحية ايجابية السهم الذي يعتمد على معلومات قائمة الدخل، حيث انه كلما كانت هناك علاقة ايجابية دل ذلك على جوة الربحية، حيث توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة بين سعر السهم وربحية السهم وحجم الاستحقاقات من ناحية وجود الربحية من ناحية اخرى، حيث اوضحت نتائج اختبار نموذج سعر السهم بوجود علاقة بين جودة الربحية ودرجة توافر خاصيتي الملائمة والمصدقية وانطلاقا من النتائج السابقة يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات تتناول عناصر اخرى لم تتناولها هذه الدراسة.

### الدراسات الاجنبية

دراسة (Steflpeen,2015) العلاقة بين توزيع الارباح وحجم السهم وخصائص الحاكمية المؤسسية لعينة من الشركات غير المالية (صناعة وخدمة) هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين توزيع الارباح وحجم السهم وخصائص الحاكمية المؤسسية لعينة من الشركات غير المالية (صناعة وخدمة) الاردنية في الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٤ وقد بلغ حجم عينة الدراسة ١٣٢ شركة وتم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس ادارة الارباح وربطها مع عدد الاعضاء المستقلين داخل مجلس الادارة وحجم مجلس الادارة ونسبة الملكية التي تحتفظ بها الادارة بالاضافة الى عوامل اخرى مثل حجم الشركة والرفع المالي داخل الشركة وبعد تصميم نموذج الانحدار المناسب وتطبيقه تم التوصل الى وجود علاقة بين توزيع الارباح وحجم السهم وحجم مجلس الادارة ، بينما لا توجد علاقة بين ادارة الارباح وباقي العوامل الاخرى.

دراسة (Saeed, et al., 2013) أثر هيكل رأس المال على أداء وربحية البنوك الباكستانية. للفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠١١ بحثت هذه الورقة في أثر هيكل رأس المال على أداء وربحية البنوك الباكستانية. للفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠١١ مستخدمة بيانات البنوك المدرجة في بورصة كراتشي. وتم تطبيق نماذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المصرفي. وتم قياس الأداء من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين والعائد على السهم. أما محددات هيكل رأس المال وتشتمل على الديون طويلة الأجل إلى رأس المال والديون قصيرة الأجل إلى رأس المال ونسبة إجمالي الدين إلى رأس المال. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين محددات هيكل رأس المال وأداء الصناعة المصرفية.

دراسة (Awunyo-Vitor and Badu, 2012) العلاقة بين هيكل رأس المال أو الرافعة المالية وأداء وربحية البنوك المدرجة في غانا. اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل رأس المال أو الرافعة المالية وأداء وربحية البنوك المدرجة في غانا للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الدراسة العلاقة بين هيكل رأس المال أو الرافعة المالية وأداء وربحية البنوك المدرجة في غانا وقد تم استخدام انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن الرافعة المالية مقاسة بمجموع الديون إلى حقوق المالكية و الديون قصيرة الأجل لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك مقيسا بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

دراسة (Luper and Isaac,2012) أثر الربحية وهيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية في نيجيريا تناولت هذه الدراسة أثر الربحية وهيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية في نيجيريا واستخدمت البيانات المالية السنوية لـ ١٥ شركة مدرجة في البورصة النيجيرية للفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد على مؤشرات الأداء مثل العائد على الأصول (ROA) وهامش الربح (PM). أما الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول (STDTA)، والديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) وإجمالي الدين إلى حقوق المساهمين كمتغيرات هيكل رأس المال. وأظهرت النتائج إلى أن هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول (STDTA) والعائد على الأصول وهامش الربح وكذلك إجمالي الدين إلى دراسة (and Al-Farisi Hendrawan, هدفت هذه الورقة إلى دراسة أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف التقليدية والإسلامية، في اندونيسيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) واشتملت العينة على (١٠٥) مصارف منها (١٠٢) مصرفا تقليديا و(٣) مصارف إسلامية واستخدمت تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) وخلصت الدراسة إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من المصارف الإسلامية والتقليدية ولكن هذا التأثير كان أكبر على المصارف الإسلامية من المصارف التقليدية (٤٧.٠٪ ، ٣٣.٠٪) على التوالي.

دراسة Amidu (٢٠٠٨) محددات هيكل رأس المال والربحية للبنوك العاملة في غانا مستخدمة نموذج تحليل البيانات الجدولية (Panel Data Analysis)، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات هيكل رأس المال

والربحية للبنوك العاملة في غانا وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الربحية، وضريبة المؤسسة، والنمو، وهيكل الموجودات، وحجم البنك تؤثر في قرار تمويل البنوك أو قرار هيكل رأس المال (الديون قصيرة الأجل، والديون طويلة الأجل، وإجمالي الديون إلى الموجودات). ومن اللافت للنظر أن هذه الدراسة وجدت أن ٨٧% من موجودات البنوك تم تمويلها بواسطة الديون، كما وجدت أن الديون قصيرة الأجل تشكل ٧٥% من رأس مال البنوك مما يشير إلى أهمية الديون قصيرة الأجل مقارنة بتلك طويلة الأجل في تمويل البنوك في غانا.

### منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي أو الاستدلالي (Inductive Method) وذلك خلال دراسة طبيعة ونوع العلاقات التي ترتبط بها الظواهر الاقتصادية بناءً على البيانات التاريخية حيث يتم استخراج مبادئ وأحكام عامة يمكن تطبيقها بشمولية أكبر وتعميمها على المؤسسات المشابهة، ومن خلال تحليل الحقائق يحاول هذا المنهج الوصول إلى تعميمات أو مبادئ تطبيقية يصل منها المحلل المالي والاقتصادي إلى النظريات وتعميمات اقتصادية وذلك عن طريق التنظيم الواعي للوقائع المشاهدة والمستخرجة في الحياة العملية. ففي هذه الدراسة حاولنا " تقييم الربحية في شركات المساهمة العامة ". فمن خلال هذه العملية وهي تقييم الربحية في شركات المساهمة العامة ، نستطيع التعرف على تقييم الربحية في شركات المساهمة العامة ، وبالتالي نستطيع الخروج بنتائج وتعميمات قد تنطبق على جميع الشركات الفلسطينية .

### مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين وعددها ١٠ شركات و تمثلت عينة الدراسة باختيار ٦ شركات من مجتمع الدراسة. والمتمثل في جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

#### جدول رقم (١) خصائص وعينة الدراسة

| اسم الشركة          | رمز الشركة | نوع الشركة |
|---------------------|------------|------------|
| شركة بيرزيت للأدوية | BPC        | صناعي      |

|       |       |                         |
|-------|-------|-------------------------|
| صناعي | GMC   | شركة مطاحن القمح الذهبي |
| صناعي | AZIZA | شركة دواجن فلسطين       |
| صناعي | NCI   | الوطنية لصناعة الكرتون  |
| صناعي | ABC   | العربية لصناعة الدهانات |
| صناعي | VOCI  | مصانع الزيوت النباتية   |

### المتغيرات :

المتغير المستقل : يتمثل في :

نسبة السيولة النقدية

نسبة الرافعة المالية

نسبة هامش الربح

المتغير التابع : تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة

### إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية :

١. تم تجميع البيانات المتعلقة بأداء الشركات سابقة الذكر للأعوام من ٢٠١٣-٢٠١٦

٢. تم تحديد مجتمع الدراسة

٣. تم اختيار عينة الدراسة

٤. تم تفرغ وإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS) لوجود عدد من

المتغيرات المستقلة والتابعة والتي يلائمها التحليل على هذه البرامج

### المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة للعلوم الادارية والاقتصادية ، فقد استخدم الباحث المتوسطات الحسابية ونسب التغير والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط والانحدار، واختبار  $R^2$  لاختبار الفرضيات الموضوعة .

### عرض النتائج ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تقييم الربحية في شركات المساهمة العامة . و من اجل تحقيق ذلك قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي ومعدل التغير والمعدل العام لكل منهما ومعامل الارتباط  $R^2$  وذلك لجميع نسب قياس الاداء السابق ذكرها وفيما يلي توضيح للتحليل الاحصائي واهم النتائج المتضمنة واختبار الفرضيات.

| جدول رقم (٢) متوسط نسب السيولة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين |                |                             |                      |                             |
|---|----------------|-----------------------------|----------------------|-----------------------------|
| السنة   | نسبة التداول % | نسبة التغير في نسبة التداول | نسبة السيولة السريعة | نسبة التغير في نسبة السيولة |
| 2013  | 3.45           |                             | 2.67                 |                             |
| 2014  | 3.43           | -0.58%                      | 2.53                 | -5.24%                      |
| 2015  | 3.27           | -4.66%                      | 2.43                 | -3.95%                      |
| 2016  | 4.3            | 31.50%                      | 4.74                 | 95.06%                      |
| المتوسط العام   | 3.6125         | 8.75%                       | 3.0925               | 28.62%                      |

| جدول رقم (٣) متوسط نسب الرافعة المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين |                    |             |                   |             |                          |             |
|--|--------------------|-------------|-------------------|-------------|--------------------------|-------------|
| السنة  | معدل دوران المخزون | نسبة التغير | معدل دوران الأصول | نسبة التغير | معدل دوران الذمم المدينة | نسبة التغير |
| 2013   | 6.12               |             | 0.62              |             | 2.6                      |             |

|        |       |        |      |        |      |               |
|--------|-------|--------|------|--------|------|---------------|
| 27.31% | 3.31  | 5.00%  | 0.67 | -4.58% | 5.84 | 2014          |
| -0.60% | 3.29  | -3.00% | 0.64 | 11.47% | 6.51 | 2015          |
| -9.42% | 2.98  | 15.00% | 0.79 | 16.28% | 7.57 | 2016          |
| 5.76%  | 3.045 | 5.67%  | 0.68 | 7.73%  | 6.51 | المتوسط العام |

جدول رقم (٤) متوسط نسب هامش الربح للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

| نسبة التغير | نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية | نسبة التغير | نسبة الاقتراض | السنة         |
|-------------|--------------------------------|-------------|---------------|---------------|
|             | 21.56%                         |             | 16.60%        | 2013          |
| 2.83%       | 22.17%                         | 2.59%       | 17.03%        | 2014          |
| 7.31%       | 23.79%                         | 5.40%       | 17.95%        | 2015          |
| 0.84%       | 23.99%                         | 0.84%       | 18.10%        | 2016          |
| 3.66%       | 22.88%                         | 2.94%       | 17.42%        | المتوسط العام |

جدول رقم (٥) متوسط نسب قياس الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

| نسبة التغير | هامش صافي الربح | نسبة التغير | هامش مجمل الربح | السنة         |
|-------------|-----------------|-------------|-----------------|---------------|
|             | 30.50%          |             | 24.83%          | 2013          |
| -23.05%     | 23.47%          | 16.11%      | 28.83%          | 2014          |
| 28.89%      | 30.25%          | -20.22%     | 23.00%          | 2015          |
| 5.85%       | 32.02%          | -0.74%      | 22.83%          | 2016          |
| 3.90%       | 29.06%          | -1.62%      | 24.87%          | المتوسط العام |

تابع جدول رقم (٦) متوسط نسب قياس الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

| نسبة التغير | معدل العائد على الأصول | نسبة التغير | معدل العائد على حقوق الملكية | السنة |
|-------------|------------------------|-------------|------------------------------|-------|
|-------------|------------------------|-------------|------------------------------|-------|

|         |        |         |        |               |
|---------|--------|---------|--------|---------------|
|         | 12.17% |         | 13.82% | 2013          |
| -23.17% | 9.35%  | -20.84% | 10.94% | 2014          |
| 40.43%  | 13.13% | 20.20%  | 13.15% | 2015          |
| -12.34% | 11.51% | 8.75%   | 14.30% | 2016          |
| 1.64%   | 11.54% | 2.70%   | 13.05% | المتوسط العام |

توصل الباحث من خلال عرض الجداول السابقة ما يلي:

1. هناك انخفاض بشكل عام لنسب قياس الربحية، في العام ٢٠١٤ وفي العام التالي، وهذا يدل على ان هناك تأثير على الربحية.
2. انخفضت نسبة هامش الربح الصافي اكثر من ٢٣% في العام ٢٠١٤ عنها من العام ٢٠١٣.
3. معدل تغير متوسط معدل العائد على حقوق الملكية كان اعلى نسب الربحية ارتفاعاً خلال فترة الدراسة، وادناها هامش مجمل الربح الذي كان بانخفاض وبشكل متذبذب.
4. يبدو واضحاً ان هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين تقييم الربحية وقياس اداء الشركات متمثلاً في مقاييس نسب الربحية.

### أسئلة الدراسة وفرضياتها

الفرضية الأولى والمرتبطة بالسؤال الأول:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة السيولة النقدية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة

جدول رقم (٧) معامل الارتباط والتحديد الاثر لنسبة السيولة في تقييم الربحية

| Model | R     | S Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|----------|-------------------|----------------------------|
| ١     | 0.775 | 0.845    | 0.838             | 0.1952                     |

\* المتغير المستقل هو نسبة السيولة

جدول (٨) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين نسبة السيولة في تقييم الربحية في شركات عينة الدراسة.

| Model |            | Sum of Squares | Df | Mean Square | F       | Sig   |
|-------|------------|----------------|----|-------------|---------|-------|
|       | Regression | 4.545          | ١  | 4.545       | 123.545 | 0.045 |
|       | Residual   | 0.015          | ٣  | 0.005       |         |       |
|       | Total      | 4.560          | ٤  |             |         |       |

\* المتغير المستقل هو : نسبة السيولة

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة السيولة النقدية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة. فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة ( $0.04$ ) وهذه القيمة اقل من ( $0.05$ ) وتعني هذه النتيجة إلى عدم قبول الفرضية الصفرية أي انه هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة السيولة النقدية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة

الفرضية الثانية والمرتبطة بالسؤال الثاني:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة الرافعه المالية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.

جدول رقم (٩) معامل الارتباط والتحديد الاثر لنسبة الرافعه المالية في تقييم الربحية لدى شركات عينة الدراسة

| Model | R     | S Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|----------|-------------------|----------------------------|
| ١     | 0.815 | 0.885    | 0.845             | 0.1274                     |

\* المتغير المستقل: نسبة الرافعه المالية

## جدول رقم (١٠)

اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين تأثير نسبة الرافعة المالية في تقييم الربحية لدى شركات عينة الدراسة.

| Model |            | Sum of Squares | Df | Mean Square | F       | Sig   |
|-------|------------|----------------|----|-------------|---------|-------|
|       | Regression | 4.855          | ١  | 4.855       | 177.514 | 0.033 |
|       | Residual   | 0.045          | ٣  | 0.015       |         |       |
|       | Total      | 4.900          | ٤  |             |         |       |

\* المتغير المستقل هو : نسبة التضخم

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة الرافعة المالية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة. فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة ( $0.03$ ) وهذه القيمة اقل من ( $0.05$ ) وتعني هذه النتيجة إلى عدم قبول الفرضية الصفرية أي انه هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة الرافعة المالية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.

الفرضية الثالثة والمرتبطة بالسؤال الثالث

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة هامش الربح في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.

## جدول رقم (١١)

معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين نسبة هامش الربح وبين تقييم الربحية لشركات عينة الدراسة

| Model | R     | S Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|----------|-------------------|----------------------------|
| ١     | 0.816 | 0.846    | 0.827             | 0.1101                     |

\* المتغير المستقل نسبة هامش الربح

## جدول رقم (١٢)

اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين نسبة هامش الربح وبين تقييم الربحية لشركات عينة الدراسة.

| Model |            | Sum of Squares | Df | Mean Square | F       | Sig    |
|-------|------------|----------------|----|-------------|---------|--------|
|       | Regression | 4.242          | ١  | 4.242       | 157.514 | 0.000* |
|       | Residual   | 0.036          | ٣  | 0.12        |         |        |
|       | Total      | 4.278          | ٤  |             |         |        |

\* المتغير المستقل هو : هامش الربح

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لهامش الربح في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة. فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهذه القيمة اقل من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى عدم قبول الفرضية الصفرية أي انه هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لهامش الربح في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.

## ملخص نتائج الدراسة

كانت اهم نتائج الدراسة هي:

1. هناك انخفاض لكل من نسب التداول ونسب السيولة السريعة في العام ٢٠١٤ وفي العام الذي يليه.
2. معدل متوسط نسب السيولة السريعة اعلى منها من نسبة التداول و تفوقها بثلاثة اضعاف.
3. هناك علاقة ارتباط متوسطة بين بين تقييم الربحية وبين مقياس نسب السيولة كأحد مقاييس اداء الشركات المساهمة العامة.
4. هناك انخفاض لكل من معدل دوران المخزون ومعدل دوران الاصول ، وارتفاع لمعدل دوران الذمم المدينة في اصول الشركات المساهمة في مجموعة من السنوات.

٥. هناك علاقة ارتباط عالية بين تقييم الربحية ومعدل دوران المخزون ومعدل العائد على الاصول.
٦. يبدو واضحا ان هناك علاقة ارتباط طردية عالية وقوية بين تقييم الربحية ونسب هيكل راس المال
٧. هناك انخفاض بشكل عام لنسب قياس الربحية، في العام ٢٠١٤ وفي العام التالي.
٨. انخفضت نسبة هامش الربح الصافي اكثر من ٢٣% في العام ٢٠١٤ عنها من العام ٢٠١٣. وهذا دليل على انخفاض الارباح بشكل كبير.
٩. انخفاض متوسط مبيعات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في العام ٢٠١٥ .
١٠. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة السيولة النقدية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة
١١. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة الرافعة المالية في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة.
١٢. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنسبة هامش الربح في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة

### التوصيات:

وبناء على نتائج الدراسة فقد خرج الباحث بجملة من التوصيات كانت على النحو الاتي:

١. العمل من قبل السلطة الفلسطينية على الاستقرار المالي والاقتصادي للشركات
٢. العمل على تشجيع الصادرات للشركات الصناعية الفلسطينية .
٣. العمل على توعية المستهلكين لأهمية المنتج المحلي.
٤. العمل من قبل سلطة النقد الفلسطينية على الضغط على البنوك العاملة في فلسطين لتسهيل التمويل والتعامل مع الشركات في اوقات الازمات والمشاكل
٥. العمل من قبل الحكومة على الاعفاءات الضريبية لفترات محددة وبالأخص الفترات التي تتعرض بها الشركات الى

انخفاض

٦. العمل على زيادة صافي ارباح الشركات من خلال التسويق الجيد ومن خلال التنوع الاستثماري وغيرها من الطرق.

٧. اجراء دراسات وبحوث اخرى مشابهة

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

١. اشتية، مراد والرقيب، ناصر (٢٠١٥) تقييم الربحية للشركات الاستثمارية "دراسة حالة تطبيقية على شركات الاستثمار الوطني للسنوات ١٩٨٦-٢٠١٠، *مجلة العلوم والاقتصاد*، ١٧(٤٣)، ٣٢٠-٤٠٩.
٢. جاسم، عقل، محمد، وجدي(٢٠١٥) *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*، الطبعة الثانية، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
٣. الحياي، وليد.(٢٠١١) *الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي*، الطبعة الثانية ،عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
٤. السعيدة، فيصل و نضال، فريد(٢٠١٤) *الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي*، الطبعة الثانية عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.
٥. شريف، ناصر(٢٠١٦) *الإدارة المالية*، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
٦. عبد المحسن، حمد (٢٠٠٧) *اتجاهات حديثة في التقييم و التميز في الإدارة ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن*. (د.ط)، القاهرة: دار الفكر للنشر.
٧. علوان، معاذ (٢٠١٥) *استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية: غزة
٨. القضاة، علي و الحمدان، ناصر (٢٠١٣) *أثر هيكل رأس المال على أداء وربحية المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية*، *مجلة المنارة للبحوث والدراسات* ١٩(٤)، ٢٩٨-٣١٦.
٩. فنون، عبد الحق (٢٠١٣) *قياس تأثير سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصة للمؤسسة الاقتصادية*، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة قاصدي مرياح ورقلة: الجزائر.

١٠. اللوزي، محمد (٢٠١٣) تحليل ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين و عمان، *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال*، ١٣(٢)، ٢٥٩-٢٨٠.
١١. محمد، عبد العزيز (٢٠١١) قياس جودة الربحية في الشركات المساهمة المصرية، *مجلة الاندلس* ، ١٢(٣)، ٢١٨-٢٤١.
١٢. المدهون، احمد (٢٠١٧) أثر تطبيق أبعاد بطاقة الاداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية) (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية: غزة.
١٣. نوفل، فايق، العصار، محمد، وأبو جزر، رائد (٢٠١٢) *الإدارة والتحليل المالي*، عمان: دار البركة للنشر و التوزيع.
١٤. الوهاب، دادن وحرورية، بديدة (٢٠١١) مدى تأثير سياسة توزيع الارباح على قيمة مؤسسات المؤشر، *مجلة الباحث*، ١٠(١٠)، ٢٢٥-٢٣٥.

#### المراجع الأجنبية

1. Amidu, Y (٢٠٠٨) Determinants of the capital and profitability structure of banks operating in Ghana using the Panel Data Analysis model, *Journal of Economic Business Profitability*, 5 (3), 102-122
2. Awunyo-Vitor and Badu (2012) The study The Relationship between the Capital Structure or Leverage and the Performance and Profitability of Banks Listed in Ghana, *The Comprehensive Journal*, 4 (3), 108-132.
3. Luper and Isaac (2012) The impact of profitability and capital structure on the performance of industrial companies in Nigeria, *African Tourism Journal*, 2 (1), 78-198.
4. Saeed, H & Sherty, B & Drtymo, K (2015) The impact of the capital structure on the performance and profitability of Pakistani banks. For the 2007-2011 time period, *International Economics Journal*, 8 (3) 199-225.

5. Steflpeen,H(2015)The relationship between dividend distribution, stock size, and institutional governance characteristics of a sample of non-financial companies (industry and service) *Journal of Administration and Economics*, 18 (1), 122-155